العطف والاختلاف في ترتيب المعنى الفقهي

■ د. محمد داود محمد داود* ■ أبوعزوم أمحمد علي الهمالي**

المستخلص

إن اختلاف الفقهاء في المسائل الفقهية مبني على أصول وقواعد منهجية اعتمدوا عليها في اختلافهم ، ومن أسباب هذا الاختلاف اختلافهم في القواعد الأصولية ، وفي شروط قبول الحديث الشريف أو رده ، وفي دلالة النصوص على المعاني ، وفي المصادر، والتبعية في أمور أخرى.

هذه الورقة تهدف إلى توضيح أثر العطف في الاختلاف في ترتيب المعنى الفقهي ، حيث تناولت هذه الورقة الترتيب في التركيب النحوي بالإضافة إلى العطف في ترتيب التركيب النحوي، والعطف في ترتيب النص الفقهي ، خلصت الورقة إلى أن العطف له الأثر الواضح في الاختلاف في ترتيب المعنى الفقهي وقد عرضت الورقة أمثلة من الاختلافات في ترتيب المعنى الفقهي الناتج عن العطف.

الكلمات المفتاحية:

التركيب، الأساليب، التقديم والتأخير، المطابقة، الفصل والوصل، الحكم الفقهي

مقدمة:

التركيب النحوي هو الصورة اللفظية التي تطوى في ثناياها فكرة تامة صدرت عن المتكلم ليصل بها إلى المخاطب ، فالتركيب خاضع لمناسبات القول وللعلاقة بين المبدع والمتلقي ، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات وأخذت العلاقة بين أركانها بنظر الاعتبار ، ولن يكون الكلام مفيداً ، ولا الخبر مؤدياً غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول (**المخزومي**، 1968 ،**ص** 225).

ومن أجل ذلك أدرك النحاة الأوائل «تفاضل الأساليب وتفاوتها على وجه لا يتساوى **[فيه]** كلامان متغايران في الشكل والمضمون» (**البكاء**، 1989 ، **ص**221).

* عضو هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جامعة جازان السعودية

** عضو هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المطلب الأول: الترتيب في التركيب النحوي

لجأ اللغويون إلى تصنيف التركيب النحوي واعتمدوا في ذلك ضوابط وأسساً مختلفة يتضح بها حدود كل نمط من هذه الأنماط وسلك سيبويه هذا المنحى فتحدث عن نوعين من التركيب في باب المسند والمسند إليه هما: (الاسمي والفعلي)، وحدد عناصر كل واحد منهما فالاسمي ما تركب من «الاسم المبتدأ أو المبني عليه»(سيبويه ، 1977 ، 1 : ص 23). والفعلي ما تركب من الفعل والفاعل وما يتعدى إليه الفعل إن كان متعدياً» (سيبويه، 1977 ، 1: 23).

واشترط لكل نمط ترتيباً خاصاً ، فالتركيب الاسمي يتكون من المبتدأ ثم الخبر ، والتركيب الفعلي يتكون من الفعل ثم الفاعل وقد يتغير هذا الترتيب لسبب ما فيترتب على ذلك في بعض الحالات تغير وظيفي ، لأن الوظيفة لا ترتبط بالموقع في كل الأحوال حتى في حالة تساوي المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير كما أشار إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني محللاً قول الشاعر من بحر الطويل:(التبريزي، 1987 ، 2:ص 41)

بنونَا بنو أبنائِنا وبناتُنا بنوهنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعد

فقدم خبر المبتدأ وهو معرفة وإنما دلّ على أنه ينوي التأخير للمعنى ، ولولا ذلك لكانت المعرفة إذا قدّمت هي المبتدأ لتقدمها»(الجرجاني ، 1993، ص344 ، وابن هشام 2: ص504) ، «إذ ليس كل مبتدأ في اللفظ وإن كان معرفة بمبتدأ في المعنى» (أبو المكارم، 1974 ،ص 227) ، ومعنى البيت الشعري على جعل (بني البنين) بنيناً ، لا على جعل البنين (بني البنين) ، ولو ذهبنا إلى أثر الموقع في الوظيفة عندما يكون المبتدأ والخبر معرفتين كما ذهب إلى ذلك (صاحب شرح المفصل) الذي يشير إلى ذلك بقوله: «لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلتبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ»(ابن يعيش ، 2001 ، 1 : ص99) لكان معنى البيت على غير ما أراده الشاعر.

أما التركيب الفعلي فإذا بني الفعل على الاسم أصبح للموقع أثر في تحديد نوع التركيب النحوي واختلت وظيفة الفاعلية ، وصار التركيب (اسمياً مركباً) يتكون من المبتدأ (الاسم) والخبر (الفعل والفاعل) وهو ما يفهم من كلام سيبويه بقوله: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: «زيد ضربته» ، فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل إنه في موضع (منطلق) إذا قلت: (عبدالله منطلق) فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به ، فإنّما قلت: (عبدالله) فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾ (فصلت ، 17) (سيبويه، 1977 ، 1: ص81).

وقد يحدث العكس فيبنى الاسم على الفعل وعندها يكون التركيب فعلياً حتى لو تقدم عليه اسم كما في قولنا: "زيداً ضربت"، لأن الاسم في مثل هذا التركيب محمول على الفعل والفعل عمل في الاسم فنصبه على المفعولية"(سيبويه، 1977، 1: ص80 - 81).

لذلك فالترتيب في أجزاء التركيب النحوي لا يخضع للمعيار الشكلي أو للموقع الوظيفي، فإذا كان تركيباً اسمياً تقدم فيه الخبر النكرة، وهو ما أطلق عليه عبد القاهر الجرجاني، (تقديم على نيّة التأخير) وفيه لا يتغير الوصف الإعرابي للكلمة التي خالفت الترتيب اللفظي (الأصلي) المتفق عليه فيقرُّ المقدم "على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه"(الجرجاني، 1993، ص 135 - 136)، فعندما نقول: (منطلقٌ زيدٌ) لم نخرج بالتقديم عمّا كان عليه في كون (منطلق) خبر المبتدأ (زيد) ومرفوعاً بذلك"(**الجرجاني**، 1993، ص 136).

ونوع آخر من تغير الترتيب هو (تقديم لا على نيّة التأخير) وذلك يكون في الاسمين اللذين "يحتمل كل واحد منهما أن يكون (مبتدأ)، ويكون الآخر (خبراً) له"(الجرجاني، 1993، 136)، وذلك بأن نقول مرة (زيد المنطلق)، وأخرى (المنطلق زيد)، فنحن لم نرد في التركيب الأول إلا الإخبار عن انطلاق (زيد)، أما في التركيب الثاني فهو إخبار عن اسم (المنطلق) وهو (زيد) (**الجرجاني**، 1993، ص 136).

وفي الحالتين تغيّر الوصف الإعرابي للكلمة في بنية التركيب في قولنا: (زيد المنطلق)، فكان (زيد) مبتدأ و (المنطلق) خبر، وفي التركيب الثاني، كان (المنطلق) مبتدأ، و(زيد) خبراً عنه.

وأما التركيب الفعلي فعندما نقول: (ضرب عمراً زيدٌ)، فإنّ (عمراً) لم يتغير وصفه الإعرابي عندما تغير ترتيبه في بنية التركيب وهو (مفعول به) وقع عليه أثر الفعل (ضرب)، ويعد ذلك (تقديم على نيّة التأخير)، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله في التركيب الفعلي: «فإذا بنيت الاسم عليه قلت: (ضربت زيداً) وهو الحد لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم... وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد... وذلك قولك (زيداً ضربتُ) والاهتمام والعناية في التقديم والتأخير سواء، ومثله في (ضرب زيدٌ عمراً) و(ضرب عمراً زيدٌ) (سيبويه، 1977، 1: ص 80 - 81).

ويريد سيبويه في ذلك (التقديم على نية التأخير)، الذي يعد أحد أساليب العرب في كلامهم لبيان الاهتمام والعناية عندما يخالفون حد الترتيب في بنية التركيب النحوي.

وعندما نقول: (زيدٌ ضربته) فإننا لم نقدم (زيدٌ) على أن يكون مفعولاً به منصوباً، بل تقدم على كونه مبتدأ مرفوعاً، وشُغل الفعل (ضرب) بالضمير وأصبح التركيب الفعلي (ضربته) في موضع الخبر(**الجرجاني**، 1993، ص 136).

وفي حالة قولنا: (زيداً ضربته) ، قال سيبويه بأن (زيداً) نصب على فعل مضمر فكأنه قال: «(ضربت زيداً ضربته) إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر» (سيبويه، 1993 ، 1: ص81)، أي إضمار الفعل (ضربت).

ويبدو أنّ تقديم المفعول به المنصوب في قولنا: (زيداً ضربته) نوعٌ من أنواع العناية والاهتمام ، وهو ما أشار إليه سيبويه في قوله: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»(سيبويه، 1993 ، 1: ص34) ، على الرغم من أنّ الاسم المنصوب ترتيبه بعد الفعل والفاعل لا قبلهما ، «ويلزم من ذلك أنه لو أعيد ترتيب الكلمات على صورة أخرى غير التي هي عليه فصادف أن وافقت تلك الصورة ترتيباً آخر له معنى ما غير الذي يقصده المتكلم فإنّ ذلك الترتيب يعد نسقاً»(علي 1993 ، ص298) ، آخر ويدل على معنى آخر ، وقد صرح عبد القاهر بالصلة بين الترتيب والقصد في قوله: «وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعةٍ إن لم يقدم فيه ما قدّم ولم يؤخر فيه ما أخر وبدئ بالذي ثنى به أو ثنّى بالذي ثلّث به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة»(الجرجاني، 1993 ، ص337)، «وتقديم المفعول به مع (اشتغال الفعل بنصب ضميره) كثير في آي الكتاب العزيز وفيه معنى إضفاء الاهتمام والاختصاص على ذلك الاسم المنصوب»(الجواري، 2006، ص88) ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً _ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ** ﴾(الإسراء12 - 13) ، في قوله تعالى: ﴿ **وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً**﴾ يدل على " أنّ علم الله محيط بكلِّ شيءٍ تفصيلاً وكان أهم الأشياء في هذا المقام إحاطة علمه بالأعمال كلها... تفصيلاً لا يقبل الشك ولا الإخفاء"(ابن عاشور، 1984 ، 16: ص46) ، وقوله تعالى: "﴿**وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ**﴾، عطف خاص على عام للاهتمام بهذا الخاص»(ابن عاشور، 1984 ، 16: ص46) ، وقوله تعالى: ﴿ **وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ _ وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ _ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ (الذاريات 47 - 49) ، " والمعنى بنيناها بقدرة لا يقدر أحد مثلها ، وتقديم (السماء) على عامله للاهتمام به، ثم سلوك طريقة الاشتغال زاده تقوية ليتعلق المفعول بفعله مرتين مرة بنفسه ومرة بضميره فإن الاشتغال قوة تكرر الجملة"(ابن عاشور، 1984 ، 16: ص27)، وذلك ما يذهب إليه الباحثان فاختلاف الرتبة في الاشتغال أحد أنواع العناية والاهتمام على الرغم من تقدير فعل يفسره المذكور في التركيب النحوي وهو وجه من وجوه الأسلوب في العربية لتناول مقتضيات الحال للدلالة على المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله إلى المتلقي مما يمنح التركيب معنىً أسلوبياً يميزه من غيره في قوة التعبير عن الأغراض

المتعددة وفهم التركيب النحوي فهماً أسلوبياً وتقدير طاقته التعبيرية حق قدرها.

لذلك علينا أن لا نسلم بالتخريجات المنطقية للنحاة في (أسلوب الاشتغال) (سيبويه، 1977 ، 1: ص73 - 80، وابن عقيل، 1980 ، 1: ص516 - 544)، إذ لا يمكن أن يسلم الدارس في العصر الحديث بهذه التخريجات فاللغة تخضع ابداً لمناسبات القول فضلاً عمّا يتحقق فيها من رصيد مستمر في النمو والتطور مما ينتج عنه تعبيرها عن أغراض المتكلم بدقة.

وفي (تنازع الفعلين) على اسم واحد أمرٌ آخر نجد فيه النحاة قد ذهبوا فيه كل مذهب وأخضعوه للتقسيمات المنطقية إذ لا بد لكل فعل من فاعل فإذا كان في التركيب أكثر من فعل فلا بد لكل فعل فاعل يقوم به أو لكل فعل مفعول به يقع عليه أثر الفعل.

ومن ذلك قول سيبويه: "وكذلك تقول: (ضربوني وضربت قومك) إذا أعملت الآخر فلا بدّ في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل ، وإنما قلت: (ضربت وضربني قومك) فلم تجعل من الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون بغير فاعل"(سيبويه، 1977 ، 1: ص79) ، وسيبويه بهذا يشير إلى أثر المعنى في وضع رتبة الاسم من التركيب فهل يجعله عمدة "أم فضلة وأيهما يحقق معنى يجعل من بنية التركيب النحوي ذات أثر أسلوبي فتعبر عن أغراض المبدع وتسهم في إيصال فكرته إلى المتلقي وتحقق التطابق بين التركيب والموقف المقصود، قال امرؤ القيس من بحر الطويل (امرؤ القيس2004 ،ص 39):

فلو أنّ ما اسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال

فإنما رفع (قليل) بجعله فاعلاً للفعل (كفى) لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يُرد ذلك ونصب فسد المعنى(سيبويه، 1977 ، 1: ص79 ، وابن هشام، 1991 ، 2: ص562).

ويشير عبد القاهر الجرجاني إلى (التنازع) بقوله: «وهذا نوع منه آخر ، اعلم أنّ هاهنا باباً من الإضمار والحذف يسمى الإضمار على شريطة التفسير وذلك مثل قولهم: (أكرمني وأكرمت عبد الله) ، أردت: (أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله) ثم تركت ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني»(الجرجاني، ص174)، وهو يلتقي بذلك مع رأي سيبويه في الاشتغال بقوله: «لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره»(سيبويه، 1977 ، 1: ص81).

فالاشتغال والتنازع إضمار لكن في الاشتغال إضمار (فعل) وفي التنازع إضمار (اسم)، ويصف عبد القاهر (باب التنازع) بقوله: «إذا أنت طلبت الشيء من معدنه؛ من دقيق

الصنعة ومن جليل الفائدة ، ما لا تجده إلا من كلام الفحول ، فمن لطيف ذلك ونادره قول البحتري من بحر الكامل: (البحتري1400هـ، 1 :ص805)

لو شئت لم تفسد سماحة(حاتم) كرماً ولم تهدم مآثر (خالدٍ)

والأصل لا محالة (لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها)، ثم حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه... فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله... صرت إلى كلام غث وإلى شيء يمجّه السمع وتعافه النفس» (الجرجاني، 1993 ،ص174 - 175 ، وابن الزملكاني ،1974 ،ص246).

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ (الكهف96) ، فهاهنا التقدير (آتوني قطراً أفرغ عليه قطراً) وهنا كلا الفعلين يطلب المفعول فذكره بعد الفعل الثاني واستغنى عن ذكره أولاً ، فتأخرت رتبته استغناءً عن ذكره «وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبدأ لطفاً ونبلاً»(الجرجاني، 1993 ،ص175)، وذلك يعد استجابة لحاجات المنشئ البارع الذي يستطيع أن يتحكم بالتراكيب على وفق الحالة التي يقتضيها سواء أكان القول شعراً أم نثراً وقد يقتضي الموقف عدولاً عن السياق النحوي المثالي من أجل تطابق التركيب مع الموقف.

والبلاغة العربية أولت أهميتها لمراعاة تطابق التركيب والموقف من خلال التعبير عن المعاني بحسب ما يقتضيه الحال ، وأشار بعض المحدثين إلى مصطلح (الموقف) الذي طرحته الأسلوبية الحديثة فقال: «والموقف في علم الأسلوب يراعي المنشأ والجنس والسن والبيئة والمركز الاجتماعي والصفات الفردية للقائل كالحدة والهدوء والدعابة والتواضع»(عيّاد، 1992 ،ص47)؛ لذلك كان مفهوم مطابقة الكلام لمقتضى الحال محتوياً كل هذه المفاهيم التي يراعيها الموقف.

ومن المواضع الأخرى للتطابق بين التركيب والموقف ، (استعمال الهمزة في التركيب) والأغراض التي تؤديها مع اختلاف البنيات التركيبية والمعاني المترتبة على اختلاف هذهِ البنيات التي تستعمل سواء أكانت فعلاً أم اسماً ونستدل على ذلك بالشواهد النحوية المختلفة ومن ذلك أداء الهمزة مع التركيب النحوي معاني (التقرير والانكار)، ففي (التقرير)، إذا ولي الهمزة (تركيب فعلي) يبدأ بالفعل ، كقولنا: (أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟) وقولنا: (أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟).

فعندما نبدأ بـ(الفعل) كان السؤال عن (الفعل) لأننا في جميع ذلك مترددين «في وجود الفعل وانتفائه مجوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن»(الجرجاني، 1993 ،ص 139 ،وابن

الزملكاني، 1974 ،ص 174) ، وعندما نقول: (أزيداً ضربت؟) فنحن نعلم بصدور الضرب من المخاطب وإنما التردد والشك في المفعول به (وهو متعلق الفعل) وهو (زيد)، ومع ذلك فإن اختلاف الترتيب في التركيب الفعلي ينتج عنه أثر معنوي للمتلقي.

فعندما يتقدم (الفعل) كان الشك في (الفعل) وعندما يتقدم متعلق الفعل (المفعول به) كان الشك في (المفعول به) ، وإن هذا التقديم أو اختلاف الترتيب ليس للعناية والاهتمام كما يشير إلى ذلك سيبويه في كتابه (سيبويه، 1977، 1: 34)، وإنما لتوجيه معنى التركيب النحوي في التعبير عن أغراض المتكلم.

فالمطابقة بين التركيب والموقف تتطلب التصرف في ترتيب أجزاء التركيب لكي تكتسب العبارة صفة جمالية تتصل بالمعنى وتلونه وتصله بحالة المخاطب في أكثر الأحيان وبحالة المتكلم في القليل منها بحيث تؤثر هذه الحالة في أجزاء هذا التركيب سواء أكان التركيب فعلياً أم اسمياً أم خبرياً أم إنشائياً (عبد المطلب، 1994 ،ص 200)، مما يكشف عن إمكانات اللغة ويطورها وصولاً إلى منهج أسلوبي في فهم أداء بنية التركيب للمعنى المقصود.

ففي التركيب الاسمي نقول: (أ أنت فعلت؟) ونبدأ بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه ، لأن الغرض يختلف باختلاف ما يليها فمعنى الاسم غير معنى الفعل والبداية بالفعل لا تكون كالبداية بالاسم»(الجرجاني، 1993 ،ص140 وابن الزملكاني، 1974، ص170) ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَاإِبْرَاهِيمُ** ﴾ (الأنبياء62)، فإن السؤال وقع عن الفاعل لا الفعل»(الجرجاني، 1993 ،ص140) ومنه أيضا قول امرئ القيس في الإنكار من بحر الطويل: (امرؤ القيس2004 ،ص 33)

أيقتلني والمشرفيُّ مضاجِعي ومسنونةٌ زرقٌ كأنيابِ أغوال؟

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه.

وإن اختلاف الترتيب بعد الهمزة يحدث للتعبير عن المواقف المتعددة ولمطابقة بنية التركيب النحوي مع الواقع ، ووضع الفعل أو الاسم بعد الهمزة في غرضي (التقرير والإنكار) لا يكون للعناية والاهتمام كما سبقت الإشارة، وإنما للتعبير عن الفروق في المعنى بين التراكيب المتنوعة استجابة لأغراض المتكلم وحاجاته ومتطلبات الموقف الذي تشير إليه بنية ذلك التركيب؛ لأن مفهوم القيمة الأسلوبية يفترض وجود عدد من الطرق للتعبير عن الفكرة وهو ما يسمى بالمتغيرات الأسلوبية التي تشكِّل كل واحدة منها طريقة خاصة للتعبير عن قصد المتكلم وإيصال المعنى إلى المخاطب(جيرو، 1985 ،ص 33)، وهكذا «نرى أنفسنا ضمن ميدان العلاقات التي تربط بين التفكير واللغة»(جيرو، 1985 ، ص37)،

فالمبدع «لا تترتب المعاني في ذهنه مرحلة أولى تليها مرحلة التعبير عنها ولكنه يعبر عما فكَّر به»(دهمان، 2000 ، 1: ص255) ، و«الألفاظ تترتب مع الأفكار في الذهن والنطق معاً» (دهمان، 2000 ، 1: ص258) .

والترتيب في التركيب النحوي عنصر أساسي في الصياغة المستمدة من أحكام ومعايير النحو ، والتطابق بين الموقف والتركيب النحوي هو السياق الذي يحمل مجموعة من العلاقات التي تدرك القيم المعنوية والشعورية والفنية وتشير إلى مجال التفاوت والتفاضل بين العبارات(دهمان، 2000 ، 1: ص 254) ، لأن انتقاء الألفاظ وتجانسها وترتيبها ترتيباً مخصوصاً يبرز المعنى في أروع صورة(ناصف 1996 ،ص 189) ، فينتج «من براعة الأسلوب تلوينه بين إخبار واستفهام واستنكار»(ناصف، 1996 ،ص 189) ، والألفاظ لا تترتب إلا في تراكيب بينها علاقات نحوية لتدل على معنى يقصده المتكلم ويفهمه المتلقي ، «وقد ظل إحساس النحاة بالاختلاف في إدراك المعاني حافزاً يحفزهم إلى التمييز بين التراكيب أو التنويع القائم في بنية اللغة»(ناصف، 1981 ،ص 133) .

وذلك ما يدل على حيوية هذه اللغة وقدرتها على أداء الكثير من وظائفها ، فنوع الترابط والانفصال بين العبارات والتفاوت بين صيغ الكلمات في التركيب النحوي يعدّ مجالاً واسعاً لكشف إمكانات غير قليلة.

المطلب الثاني: العطف والترتيب في التركيب النحوي

أشار سيبويه إلى الفروق الدقيقة بين حروف العطف (الواو ، والفاء ، وثم) ، وأيضاً عطف الأسماء والأفعال والتراكيب بعضها على بعض ، والذي يهمنا من ذلك السمات المتعلقة بالتراكيب النحوية ، وما يخص الأسلوبية التركيبية ودراسة ترابط التراكيب وفصلها من خلال دراسة أثر هذهِ الحروف في عطف التراكيب فيما بينها.

وتقوم حروف العطف بوظيفة أسلوبية مهمة في إيضاح المعنى إذ تجمع هذهِ الحروف التراكيب المتعاطفة تحت حكم واحد في الإعراب في حين نجد لكل واحد منها معنى يختلف عن معنى الآخر ومن أهم حروف العطف الواو، والفاء، وثم»، وذلك نحو قولنا: «أكلوا وشربوا»، و«أكلوا فشربوا»، و«أكلوا ثم شربوا». ففي التركيب الأول الواو« يجمع بين هذه الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيها شئت لأنها قد جمعت هذهِ الاشياء»(سيبويه، 1977 ، 1: ص 438)، فالواو للجمع المطلق ومعنى المطلق إنه يحتمل أن يكون حصول الفعلين كليهما في زمان واحد وأن يكون «الأكل» أولاً وبعده «الشرب».

أما التركيب الثاني فالفاء فيه تفيد الترتيب من غير تراخٍ(الجرجاني، 1993 ،ص224) والتعقيب ومعنى الترتيب أنّ المعطوف بها يكون لاحقاً لما قبلها، فعندما تقول: «أكلوا فشربوا» كان المعنى أن القيام بـ «الأكل» كان قبل القيام بـ «الشرب»، قال سيبويه: «ومن ذلك قولك: «مررت بزيد فعمرو» و« مررت برجلٍ فامرأة» فالفاء أشركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوءًا به»(سيبويه، 1977 ، 1: ص438) ، وأما معنى التعقيب فمعناه وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بغير مهلة ، وإلى ذلك يشير سيبويه بقوله: (والفاء تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت (الواو) غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في أثر بعض وذلك قولك: «مررت بعمرو فزيد فخالد» ، و»سقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا»(سيبويه، 1977 ، 4:ص 217).

وفي التركيب الثالث ، (ثم) تفيد الترتيب والتراخي ومعنى التراخي المهلة فعندما تقول: «أكلوا ثم شربوا» كان المعنى أنهم قاموا بـ «الأكل» أولاً وبعد ذلك بمهلة قاموا بـ «الشرب» ، يقول سيبويه: «ومن ذلك: «مررت برجل ثم امرأة» ، فالمرور هنا مروران، وجعلت (ثم) الأول مبدوءاً به وأشركت بينهما في الجر»(سيبويه، 1977 ، 1:ص 438) ، وجاء في المقتضب: «وثم مثل الفاء إلا أنها أشدّ تراخياً»(المبرد ، 1: 10)، وقد أوضح لنا الجرجاني أنّ في العطف (فروقاً) خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة وذلك «لغموضه ودقة مسلكه»(الجرجاني، 1993 ، ص223)، وهو بذلك يحدد الأبعاد الأسلوبية لعطف التراكيب من خلال تناوله لظاهرة العطف وقد أسس لذوقه الأسلوبي من خلال تقسيمه مواضع (الفصل والوصل) في التراكيب النحوية وذلك بقوله: إنّ الجمل على ثلاثة أضرب:

1 - جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه ، فترك العطف فيها لاستقامة الكلام بدونه والفاعلية الأسلوبية لها استغناؤها بربط معناها عن حرف عطف يربطها ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**الم*ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ**﴾ (البقرة 1 - 2)فقوله تعالى ﴿**لا رَيْبَ فِيهِ**﴾ بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾ وهو بمنزلة أن تقول: هو (ذلك الكتاب) ، هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته ، وليس تثبيت الخبر غير الخبر، فكل عبارة نعيدها تفيد توكيداً وتثبيتاً من غير حاجة إلى ضام يضمه إليه ولا عاطف يعطف عليه(الجرجاني، 1993 ،ص227 - 228).

2 - «وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه فيكون حقها العطف»(الجرجاني، 1993 ،ص 241).

وذلك من خلال النظر في هيئات الاسم الثاني والذي قبله فعندما نرى تشاركهما في حكم أو معنى يجب عطفهما على بعض ، والقيمة الأسلوبية لتعاطفهما تتجلى بوجه ربط التركيب بسابقه لاستقامة النظم وترتيب المعنى (**الجرجاني**، 1993 ،ص 224).

3. «وجملة ليست في شيء من الحالين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه ولا مشاركاً له في معنى بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً وحق هذا ترك العطف البتّة»(**الجرجاني**، 1993 ،ص 241)، فالقيمة الأسلوبية لترك العطف انعدام المناسبة واختلاف الغرض هنا وهناك مع وجود تنافر تام بين الثاني والأول لعدم الاشتراك في الحكم أو الغرض لذلك لم يستحسن العطف ، فيكون من الأولى تركه من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ*اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ (البقرة14 - 15) إذ جاء غير معطوف وذلك لأمر أوجب أن لا يعطف وهو أن قوله ﴿**إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ**﴾ حكاية عنهم أنهم قالوا: كيت وكيت تحرك السامعين وليس بخبر من الله تعالى ، وقوله تعالى: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم»(**الجرجاني**، 1993 ،ص131 **ومابعدها** ، **التميمي** 1995 ،ص198 - 199)؛ لذلك نراه أوجب امتناع العطف فيهما لاتضاح معناهما مما جعلنا نحصل على معنيين وليس معنى واحداً.

الموقف الذي أوجب استئناف الكلام وترك العطف هو أنّ الحكاية عنهم بأنهم قالوا: كيت وكيت ترك السامعين بأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم... وتوقع في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك وإذا كان كذلك... كان حقه أن يؤتى به مبتدأ غير معطوف ليكون في صورته إذا قيل: (فإن سألتم) قيل لكم ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ (البقرة 15) ، وكل ذلك رهين استقامة الكلام وحسن النظم(**الجرجاني**، 1993 ، 234 ، **وابن الزملكاني**، 1974 ،ص278).

وظاهرة (الفصل والوصل أو العطف وتركه) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام العلاقات بين التراكيب وكيف تترابط ألفاظ العبارة ومعانيها وصورها لتصاغ منها بنية تركيبية تتكشف فيها القيم الأسلوبية من خلال معرفة أجزاء الكلام وكيف يتم ترتيب وارتباط بعضها مع بعض من خلال العطف فيما بينها وكذلك مواضع ترك العطف أو الفصل وهو دليل معرفة وحدة التركيب النحوي وحسن تأليف الكلام فـ(الفصل) يعني» ترك عطف بعض الجمل على بعض، و(الوصل) عطف بعضها على بعض»(**مطلوب** 2007 ، 3،ص118 ؛**ولاشين** 2003،

ص305 وما بعدها) ، ويوضح لنا عبد القاهر أنّ للعطف بحروف العطف فاعلية أسلوبية لأنه يجعل التركيب النحوي مترابط الأجزاء متناسق المعنى.

فإذا اختل هذا الترابط، حصل التنافر ولم يراع التناسب بين بنية التركيب النحوي والموقف الذي يوجب ، ذهبنا إلى الإحالة في الكلام وفساد النظم وقبحه «ذلك أنّ عبدالقاهر وهو يؤسس نظريته الأسلوبية يراجع أقوال سابقيه ويستفيد منها ويصحح ما بدا له من زلات وما غمض أو نقص منها»(التميمي، 1995 ،ص 197)، وهو يؤكد أن «الأشكال في العطف بالواو دون غيرها من حروف العطف وذاك لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني مثل أنَّ (الفاء) توجب الترتيب من غير تراخٍ و(ثم) توجبه مع تراخٍ و(أو) تردِّد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة»(الجرجاني، 1993 ،ص224).

ولأسلوب الوصل (العطف) قيمة أسلوبية واضحة في تحديد وجوه البنية الجامعة للعبارة في التعبير عن المعنى المناسب لحاجات المتكلم والتطابق مع الموقف من خلال الربط بهذه الحروف.

ومن ذلك الربط بحرف الواو الذي نتوخى من خلالهِ مسلكاً أسلوبياً مختلفاً عن معاني الوحدات الأخرى إذ تصبح العلاقات الأسلوبية التي تنشأ من خلال هذا الربط هي الدالة على المعنى المقصود فإذا كان المبتدأ أو «المخبر عنه في الجملتين واحداً كقولنا: هو يقول ويفعل ويضر ويسيء ويحسن ويأمر وينهى ويحل ويعقد ويأكل ويشرب وأشباه ذلك ازداد معنى الجمع في الواو قوة وظهوراً»(الجرجاني، 1993 ،ص226).

فالقيمة الأسلوبية لبنية التركيب النحوي التي يربطها الواو تزداد قوة بلاغتها ولاسيما في مقام المدح وإذا تركت الواو انقطعت الصلة بين التركيبين اللذين يوحي وجود الواو على وجوب فعلهما جميعاً، «ولو قلت: (يضر ينفع) من غير واو لم يجب ذلك بل قد يجوز أن يكون قولك (ينفع) رجوعاً عن قولك (يضر) وإبطالاً له» (الجرجاني، 1993 ،ص226)، ذلك أنّ العطف يستوجب النظر في حال التركيب مع الذي قبله وملاحظة حال ما يقرن ويعطف إلى ما قبله وهو أحد المظاهر الهامة للأسلوبية في تراثنا اللغوي.

وإنّ الذي نجده عند المحدثين بالمفهوم نفسه عندما يشيرون إلى أنّ الـ «جملتين تكونان موصولتين عندما يكون للثانية نفس موضوع الأولى»(كوهين، 1986 ،ص160)، وهذا ما يصطلح عليه عندهم «الوصل المشحون بالدلالة»(كوهين ، 1986 ،ص167)، ولكل موقف أو «وضع مقامي خاص تعبيره المناسب وترتيب ألفاظه وطرق صياغته»(عبد الرحمن ، 4 ، ص342)، والنحو بناء على ذلك» يجب أن يطابق النماذج النفسية في الفهم والإفهام وأن يطابق التركيب

ظروف الخطاب ومقتضى الحال مطابقة تامة»(كوهين، 1986 ،ص343)، ويبدو أن القيمة الأسلوبية للعطف في ترابط أجزاء السياق وتناسق معناها في بنية التركيب النحوي مما ينتج عن ترابط هذه الأجزاء تركيب مناسب للموقف الذي يريد المبدع التعبير عنه.

وإن معالجة ظاهرة العطف عند عبدالقاهر الجرجاني من منظور نحوي قد حدد قيمتها التركيبية مما يربطها بالنظم من خلال عنصر الاختيار لأداة العطف ومناسبتها لبنية التركيب الذي يشير إلى المعنى المقصود وكل ذلك يخضع لتقسيم استقامة الكلام وحسنه أو استحالته وقبحه أو قلته ، وأشار إلى ذلك بقوله: «فأمر العطف إذن موضوع على أنك تعطف تارة جملةً» على جملة وتعمد إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضاً على بعض ثم يعطف مجموع هذه على مجموع تلك»(الجرجاني، 1993 ،ص234) لأنه لا يستقيم الكلام ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا على وفق ترتيب خاص بين أجزاء الكلام وذلك من خلال مراعاة أحكام النحو ، (الجرجاني، 1978 ،ص65) «حتى يأتي التركيب النحوي على أعلى مستوى في اللغة وأرقى أسلوب في البيان»(لاشين، 1980 ،ص139)، ومن المواضع المهمة التي أشار إليها عبد القاهر في ربط التراكيب النحوية استبدال الرابط ، لكي يستطيع المتلقي فهم القيمة الأسلوبية لمعنى بنية التركيب النحوي فيبين لنا ذلك من خلال استبدال الفاء العاطفة بـ(إن) المشبهة بالفعل ، إذ يحلل بيت بشار بن برد من الخفيف: (ابن برد، 1966 ، 3: ص203)

بَكِّرَا صاحِبَي قبلَ الهجيرِ إنَّ ذاك النجاحَ في التبكير

فيقول: «واعلم أنّ من شأن (إنّ) إذا جاءت على هذا الوجه أن تغني غناء (الفاء العاطفة) مثلاً وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمراً عجيباً فأنت ترى الكلام بها مستأنفاً غير مستأنف مقطوعاً موصولاً معاً ، أفلا ترى أنك لو أسقطت (إنّ) من قوله إنّ ذاك النجاح في التبكير) لم تر الكلام يلتئم ولرأيت الجملة الثانية لا تتصل بالأولى ولا تكون منها بسبيل حتى تجيء بالفاء فتقول: «ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة ولا ترد عليك الذي كنت تجد بـ(إن) من المعنى»(الجرجاني، 1993 ،ص299) ، لأن الفاء تتخلف عن (إن) في كثير من المواضع(ابن الزملكاني، 1974 ،ص157).

فيصبح التركيب متقصراً عما كان عليه مع (إنّ) من الامتزاج والألفة. ودخول (انّ) بين التركيبين تجعل أحدهما يرتبط بما قبله ويأتلف معه ويتحد به «حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغاً واحداً وكان أحدهما قد سبك بالآخر... حتى إذا جئت إلى (إنّ) فأسقطتها رأيت الثاني منها قد نبا عن الأول وتجافى معناه عن معناه ورأيته لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل»

(الجرجاني، 1993 ، 299 ، وابن الزملكاني، 1974 ،ص156) ،لذلك فهو يرى حسن وقوعها في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿ **وَلا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ** ﴾ (هود37).

ونخلص إلى أن الأثر الأسلوبي في ترتيب ربط التراكيب النحوية بـ (إنّ) يصبح واضحاً من خلال تغيير الرابط ، و «أنّ كل جملة دخلت عليها (إنّ) لتقوية جملة سابقة ومقررة لها فإن الفاء يصح مكانها مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ**﴾ (الحج 1) ، فإنها مؤكدة لقوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ**﴾ (الحج 1) ، ولمَ أمروا أنْ يتقوا... وهذهِ الفوائد وإن كانت ناشئة بين جملتين غير أنها من ثمرات (إنَّ)» (ابن الزملكاني، 1974، ص157 - 158) ، وما يمكن أن توحي به من دلالات وتأثيرات في المتلقي تتجاوز (المستوى العادي) إلى (المستوى الأدبي) الثري»(أبو الرضا ، 1987 ،ص 93).

وبذلك نستطيع القول على وفق تحليلات عبدالقاهر الجرجاني أنّ العطف في التراكيب لا يتحقق إلا عندما تكون التعابير المتعاقبة في هذه التراكيب مجتمعة كلاً (مترابطاً) أي وحدة فكرية لا تقوم على مجرد حشد ألفاظ يتم إدراكها بصورة تلقائية (كوهين، 1986، ص150 - 159) ، وهذا ما خفي على (خلف الأحمر) حينما نقد بشاراً على قوله: (بكرا صاحبي ... إن ذاك النجاح في التبكير)، حينما طلب من بشار وضع (الفاء) بدلاً من (إنّ) (الجرجاني، 1993 ،ص265 - 266 ، الأصفهاني د ت، 3: ص1036)،لأن لكل ترتيب واستعمال معناه وتغيير الترتيب والاستعمال لابدَّ من أن ينشأ عنه تغيير المعنى، وإنّ الإخلال بالترتيب يخرج التركيب النحوي عن كونه نسقاً ويفقده دلالته.

لذلك لو أعيد ترتيب الكلمات في التركيب أو التراكيب في العبارة على صورة أخرى غير التي هي عليه لأصبح لهما معنى غير الذي يقصده المتكلم ، وذلك ما صرح به عبدالقاهر عندما أشار إلى الصلة بين الترتيب والقصد إذ يقول في ذلك: « وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة إن لم يقدم فيه ما قدّم ولم يؤخر ما أخر وبدئ بالذي ثنى به أو ثني بالذي ثلث به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة» (الجرجاني، 1993 ،ص337)، ولهذا كله حرص النحاة إدراكاً منهم لأهمية الترتيب على استقراء المواضع التي تكون فيها الرتبة في التركيب النحوي محفوظة وهي الرتبة المتعلقة تعلقاً مباشراً بالمعنى.

ومن الرتب المحفوظة في العربية: «أن يتقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة ويتأخر البيان عن المبين والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه والتوكيد على المؤكد والبدل على المبدل منه والتمييز عن الفعل ونحوه ، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط

والاستفهام والعرض والتخصيص ونحوها... وتقدم حرف الجر على المجرور وحرف العطف على المعطوف وأداة الاستثناء على المستثنى وحرف القسم على المقسم به وواو المعية على المفعول معه ، والمضاف على المضاف اليه والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل ، وفعل الشرط على جوابه»(عمر2006 ،ص204 ، وعلي1993 ،ص 299 ـ 300).

المطلب الثالث: العطف للترتيب في النص الفقهي

ذهب بعض العلماء إلى إفادة الواو للترتيب بشرطين: الأول: أن يتوقف صحة معطوفاتها على بعضها البعض كآية الوضوء ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾ (المائدة6) وكقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ الله** ﴾ (البقرة158) وهذا مذهب أبي بكر عبدالعزيز جعفر من الحنابلة (ابن اللحام، 1998 ،ص132، وابن اللحام ،ص51) . الثاني: أن يتعذر حمل الواو على الجمع وهذا مذهب الفراء (ابن اللحام، 1998 ،ص132).

فاء العطف تفيد الترتيب والتعقيب ، والترتيب معنوي وذكري ، معنوي وهو أن يكون المعطوف بها لاحقاً ، نحو قوله تعالى: (خلقك فسواك) وقولك: (قام زيد فعمرو) إذا قام عمرو عقيب زيد، أما الترتيب الذكري فهو أن يكون المذكور بعد الفاء كلاماً مرتباً في الذكر عما قبلها لفظاً لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان الأول. ومن أمثلة ذلك فرع الحنفية على إفادة فاء العطف الترتيب مع التعقيب المسائل التالية:

المسألة الأولى: إذا قال البائع للمشتري (بعتك هذا العبد بمائة) ، فقال المشتري: (فهو حر)، فإن العبد يعتق ويجعل المشتري قابلاً لعقد البيع بطريق الاقتضاء ثم معتقاً للعبد بعد ذلك، لأن الإعتاق لا يتحقق من المشتري إلا بعد دخول العبد في ملكه. ولولا ذكر الحرية مرتبة على الإيجاب بفاء العطف المفيدة للترتيب مع التعقيب ما عتق العبد ، فلو قال المشتري (هو حر) ما حصل البيع فضلاً عن حصول العتق لاحتمال أن المشتري أراد سؤال البائع: كيف تبيعه وهو حر؟(كشف الأسرار 2/ ص128 ، أصول السرخسي 1/ص 208 ، التلويح 1/ص 359 ، تيسير التحرير 2/ ص76).

المسألة الثانية: (إذا قال الرجل لزوجته التي لم يدخل بها إن نزلت إلى السوق فأنت طالق فطالق فطالق) تطلق واحدة عند أبي حنيفة بناء على أن الفاء للترتيب مع التعقيب فلما وقعت الأولى بانت الزوجة فلا تكون محلاً لوقوع الثانية عقيب الأولى. وذهب المالكية(الخرشي، 1317هـ، 4:ص 49 ، عليش، 1989 ، 2:ص238) والصاحبان إلى أن الزوجة تطلق ثلاثاً في هذه الصورة؛ لأن العمل بموجب الفاء هاهنا غير ممكن لأن الأجزية لا يترتب بعضها على

بعض بعد وجود الشرط فيجعل الفاء بمعنى الواو مجازاً) (البخاري، 1997 ، 2:ص129 وأمير بادشاه 1996 ، 2:ص 75). والصحيح في ذلك مذهب الإمام لأنه لا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة ، وقد أمكن العمل بالحقيقة في هذه المسألة (البخاري، 1997، 2:ص 129).

قال رجل لخياط (أتكفيني هذه القطعة من القماش ثوباً) فقال الخياط: نعم ، فقال الرجل: (فاقطعه لتخيطه) فقطعه ولم يكف ، ضمن الخياط. وقال الحنفية بأن الخياط يضمن لأن الرجل رتب القطع على كفاية القماش بالفاء المفيدة للترتيب مع التعقيب ، فكأنه قال للخياط اشترط الكفاية لقطع الثوب، أما إذا قال الرجل للخياط (اقطعه) من غير استعمال حرف الفاء، ولم يكف الثوب فلا يضمن، لأن قوله (اقطعه) من غير استعمال حرف الفاء ، ولم يكف الثوب فلا يضمن ، لأن قوله (اقطعه) إذن مطلق والغارم لا يضمن بمجرد الأخبار ، كما لو قال رجل لآخر (هذا طريق آمن فاسلكه) فسلكه وسرقة اللصوص، لا يضمن المخبر،إلا إذا كان الغرر ضمن عقد الضمان فيضمن (السرخسي، د ت، 1: ص208 ، البخاري، 1997 ،2: ص128 - 129).

مسألة أخرى: أقر رجل لآخر بقوله (له عليّ درهم فدرهم) ، يلزمه درهمان عند الحنفية(السرخسي د ت ، 1: 109 ، والبخاري، 1997 ، 2: 128) والحنابلة (البهوتي، 1983 ، 6: ص485 ، وابن قدامة، 1997، 5: ص 124 - 125) ، وعند الشافعية(الرملي، 1984 ، 5: ص97، والنووي، دت ، 18:ص 548) يلزمه درهم ، ويحمل قوله (فدرهم) على أنه جملة مبتدأة محذوفة المبتدأ جيء بها لتأكيد الأولى تقديرها: فهو درهم. وذكر القاضي وجها فيما إذا قال (درهم فدرهم) وقال: أردت (درهم فدرهم لازم لي) أنه يقبل قوله (ابن قدامة 1997 ، 5:ص 124) ، أيد القائلون بلزوم درهمين بما يلي:

1. الفاء للعطف ، والعطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فوجب أن يقال أنه أقر بدرهم ودرهم آخر غير الأول فيكون مقراً بدرهمين. أما الترتيب فلا يمكن مراعاته هنا لأن الفاء تقتضي الترتيب بين شيئين يمكن أن يتقدم أحدهما على الآخر في الزمان ، وما دامت الدراهم ثابتة في الذمة فلا يتصور فيها الترتيب ، فيصرف قول المقر إلى الوجوب ، فكأنه قال: وجب درهم وبعده درهم آخر.

2. لما كان الترتيب في قوله (درهم فدرهم) غير متصور فإننا نحمل الفاء على الواو مجازاً، فكان المقر قال (له علي درهم ودرهم) فيجب عليه درهمان(البخاري، 1997 ، 2: ص 131 ، السرخسي دت، 1: ص209).

ورد الحنفية على مذهب الشافعية بأنه مبني على إضمار مبتدأ محذوف ، ولا وجه له، لأن في الإضمار ترك وإلغاء لفاء العطف المفيدة للترتيب مع التعقيب وإنما يلجأ إلى

الإضمار لتصحيح الكلام لا لإلغائه. أما ما ذهب إليه الحنفية فإنه وإن كان فيه ترك للعمل بالترتيب مع التعقيب الذي يفيده هذا الحرف إلا أنهم لم يتركوا العمل بأصل معنى الحرف ، وهو العطف(البخاري، 1997 ، 2:ص131 ، السرخسي دت، 1:ص209).

الفاء يمكن أن تأتي للترتيب الذكري والمعنوي ومن المسائل الفقهية على ذلك انتهاء وقت فيء المولي حيث قال تعالى: ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم﴾ (البقرة226 - 227). والفيء هو الرجوع عند بعض الفقهاء ، والجماع عند آخرين (ابن العربي2003 ، 1 :ص179، الرازي، 2004 ، 6: ص81 ، القرطبي، 2006 ، 3:ص 109، ابن قدامة، 1997 7:ص 553)، والألية في اللغة هو اليمين، والجمع ألايا ، قال الشاعر من بحر الطويل:(ابن منظور، 1978 ، مادة ألا)

قليلُ ألالايا حافظٌ ليمينِه وأن سبقتْ منه الأليةُ بَرَت

أي أن الممدوح قليل الحلف ، وإن حلف فإنه يبر بيمينه ، والإيلاء في الشرع: عرفه الحنفية بأنه اليمين على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعداً بالله ، أو بتعليق ما يستشقه على القربان(ابن همام، 2003 ، 4: ص40) ،وعرفه الشافعية بأنه حلف زوج يتصور وطؤه ويصح طلاقه على امتناعه عن وطء زوجته في قبلها مطلقاً أو فوق أربعة أشهر(الشرقاوي، 2013 ، 2: ص311).

اختلف الفقهاء في معنى الفاء الداخلة على (أن) في قوله تعالى: (فإن فاءوا) مع اتفاقهم أنها للترتيب ، وترتب على هذا الاختلاف اختلافهم في وقت فيء المولي (الخن، 1998 ، ص88)، فذهب الحنفية(ابن همام، 2003 ، 4:ص 42 - 43، والكاساني ،1986، 3: 176) والمالكية في رواية أشهب (الخرشي، 1317هـ ، 4:ص91) إلى أن الفاء في الآية للترتيب الذكري ، وهو المأثور عن عكرمة وعطاء والحسن وابن عباس وغيرهم (ابن قدامة، 1997، 7: ص553) . ويكون تقدير الآية على هذا الوجه: للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فيها فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق بترك الفيئة فإن الله سميع عليم، أي أنه ليس للمولي بمجرد انتهاء الأشهر الأربعة الرجوع إلى زوجته (ابن العربي، 2003 ، 1: ص181)، وذهب المالكية في الرواية المشهورة (الخرشي، 1317هـ ، 4: ص 90 - 91) والشافعية (الشافعي، 2001 ، 5:ص 253 ، الشافعي، 1940 ، ص578) والحنابلة (البهوتي، 1983 ، 5:ص 362 - 363) إلى أن الفاء في الآية للترتيب المعنوي ، فيكون الفيء في مدة الإيلاء ويخير المولي بعد انتهاء الأشهر الأربعة فإما أن يطلق وإما أن يرجع ، وهذا مذهب كثير من الصحابة، روى سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال: (سألت اثني عشر رجلاً

من أصحاب رسول الله ﷺ عن الرجل يولي من امرأته ، فكلهم يقول: ليس عليه شيء حتى تمشي أربعة أشهر فيوقف فإن فاء وإلا طلق) (ابن قدامة1997، 7: 553، ابن القيم ، 1998،: ص175 ، والقرطبي، 2006 ، 3: ص111)، ويكون تقدير الآية على هذا الوجه: للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا انقضائها فإن الله غفور رحيم، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم (ابن العربي، 2003 ، 1:ص 181).

وثمرة الخلاف في هذه المسألة أنه إذا آلى من زوجته أكثر من أربعة أشهر، أجل أربعة أشهر فإن مضت من غير أن يرجع إلى زوجته يقع الطلاق بنفسه عند الحنفية، أما عند الجمهور فإن الزوجة تطالب الزوج إن مضت الأشهر الأربعة بالفيئة أو الطلاق، فإن امتنع ولم يرجع لها طلقها الحاكم عليه(الرازي، 2004 ، 6:ص 83).

أيّد الحنفية مذهبهم بما يلي:

1. بقراءة عبدالله بن مسعود (فإن فاءوا فيهن فإن الله غفور رحيم» ، ووجه الاستدلال في ذلك إضافة الفيئة إلى العدة تدل على استحقاق الفيئة فيها ، وقراءة ابن مسعود هذه إما أن تجري مجرى خبر الواحد فتوجب العمل وإن لم توجب كونها من القرآن ، وإما أن تكون قرآنا نسخ لفظه وبقي حكمه ولا يجوز فيها غير هذين الوجهين ، وعلى أيهما حملت فهي تفيد المدعي.
2. القول بأن الفيئة تكون بعد الأشهر الأربعة مخالفة للنص الذي حد الله سبحانه فيه المدة بأربعة أشهر.
3. جعل الله سبحانه تربص أربعة أشهر ثم قال: فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم، وهذا كقول الدائن للمدين أصبر عليَّ أربعة أشهر فإن لم توفني ديني حبستك ولا يفهم من هذا إن وفيتني بعدها وإلا حبستك، وإنما المفهوم إن وفيتني في المدة وإلا حبستك، وإلا كانت مدة الانتظار أكثر من أربعة شهر.
4. التربص أجل مضروب للفرقة فتكون عقيبه كالعدة (ابن القيم، 1998 ، 4:ص 174 - 175).

أيد الجمهور مذهبهم بعدة أدلة وفيما يلي أهمها:

1 - روى البخاري أن ابن عمر كان يقول في الإيلاء الذي سمى الله تعالى: لا يحل لأحد بعد الأجل إلا أن يمسك بالمعروف أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل. وروى البخاري أيضاً: إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق (العسقلاني، 1379هـ ، 3:ص 276).

2 - قال تعالى: ﴿فإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم﴾ وجه الاستدلال أنه لو

وقعت الفيئة بمجرد مضي المدة لم يحتج إلى عزم على ذلك العزم ما عزم العازم على فعله. ثم إن قوله تعالى: ﴿فإن الله سميع عليم﴾ يقتضي أن الطلاق مسموع ولا يكون كذلك إلا إذا أعطى المولي مدة بعد انقضاء الأشهر الأربعة وذلك حتى يقرر ويسمع كلامه.

3 – مدة الإيلاء أجل مضروب للزوج فلا يطالب بها إلا بعد انتهائها كسائر الآجال.

4 - التخيير بين أمرين يقتضي أن يكون فعلها إلى المخير وإلا لا يكون تخييراً، لذا وجب أن تكون الفيئة بعد المدة حتى يتحقق التخيير. إلى غير ذلك من الأدلة التي ذكرها الجمهور لتأييد ما ذهبوا إليه(ابن القيم، 1998، 4:ص 176 - 178).

حرف العطف (ثم) تفيد الترتيب مع التراخي ومثال ذلك مسألة معنى العود في الظهار في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (المجادلة3)، الذي ينبني على إفادة (ثم) هو العزم على الوطء، حيث قال أبو يعلى: وأما ثم فهو للفصل مع الترتيب... ولهذا يحتج أصحابنا بقوله تعالى: ﴿ والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا﴾ إن ذلك يقتضي أن يكون العود: العزم على الوطء) (أبو يعلى، 1990، 1:ص 117). وقد اختلف العلماء في معنى العود في الآية على عدة أقوال فيما يلي أهمهما:

1. ذهب الحنفية (الزيلعي، 1313هـ، 3:ص3، وابن همام، 2003، 3ص:3) إلى أن العود هو العزم على الوطء وهذا مذهب بعض الحنابلة كأبي يعلى وأصحابه (ابن قدامة، 1997، 8:ص 16).

2. وعن مالك روايتان: الأولى: العود هو العزم على الوطء، والثاني: العزم على الوطء مع إرادة إمساك العصمة(الخرشي، 1317ه، 4:ص 110).

3. وذهب الشافعية إلى أنه إذا مضى على المظاهر مدة يستطيع أن يطلق زوجته ولم يطلقها كان عائداً لما قال ووجبت عليه الكفارة. قال في الأم: (وإذا حبس المظاهر امرأته بعد الظهار قدر ما يمكنه أن يطلقها ولم يطلقها فكفارة الظهار له لازمة) (الشافعي2001، 5:ص 265).

4. وذهب الحنابلة (البهوتي، 1983، 5:ص 374) إلى أن العود هو الوطء في الفرج، وهو قول طاوس والحسن(الرازي، 2004، 29:ص257، القرطبي، 2006، 17:ص 280).

5. وذهب الثوري إلى أن العود هو التلفظ بالظهار في الإسلام ويكون معنى الآية: (والذين يظاهرون من نسائهم في الجاهلية ثم يعودون فيظاهرون من نسائهم في

الإسلام) (الرازي، 2004، 29:ص 257).

6. وذهب أهل الظاهر إلى أن العود هو تكرير لفظ الظهار (ابن حزم، 2003، 10: ص52).

ولعل الأرجح في ذلك القول بأن العود هو العزم على الوطء لأن فيه حمل لـ (ثم) على أصل معناها ، وهذا هو المتبادر من الآية فإن من يظاهر من زوجته يحرم على نفسه وطأها فإذا عزم على وطئها عاد إلى الظهار(الجصاص ، 5: ص304 ، وابن العربي ، 4: ص1753، ابن قدامة، 1997 ، 8:ص 16 - 17 ، والقرطبي، 2006، 17:ص281).

وينبني على معنى العود في الظهار ما إذا طلق المظاهر زوجته بعد الظهار مباشرة ، ثم عادت إليه بنكاح جديد ، يلزمه أن يكفر قبل الوطء عند الأئمة الثلاثة خلافاً للشافعي الذي يعتبر العود عدم الطلاق بعد الظهار ، وما دام المظاهر طلق زوجته فلا يكون عائداً إذا تزوجها بنكاح جديد(ابن العربي، 4:ص 1754).

الخاتمة

في ختام هذا البحث نلخص أهم نتائجه وتتمثل في:

يؤكد البحث أن التركيب النحوي الفعلي يختلف في دلالته عن التركيب الاسمي ، الأمر الذي يحدث تبايناً في معنى النص الذي يروى بأكثر من أسلوب نحوي.

هناك قواعد نحوية نظّر فيها المفسرون في جانبها الدلالي التركيبي حينما توقف تنظير النحاة في الجانب الوظيفي الشكلي مثل أسلوب الاشتغال، وعلينا أن نفرد مساحة لآراء المفسرين ولا نسلِّم بالتخريجات المنطقية للنحاة فقط.

يعد الاشتغال والتنازع من أكثر التراكيب النحوية التي تتأثر دلالياً بالتقديم والتأخير، دون بقية التراكيب التي يكون تأثيرها محدداً.

كل جملة دخلت عليها (إن) لتقوية جملة سابقة لها فإنه يصح أن وضع الفاء في محلها ويكون الأثر الأسلوبي واضحاً.

وضع بعض العلماء الفقهاء شرطين لصحة العطف بالواو لإفادة الترتيب إضافة لما قاله النحاة.

هناك عدد من المسائل الفقهية في العتق والطلاق والبيوع... يتغير حكمها بتغير حرف العطف نوعه أو موضعه في التركيب وهي محل تباين عند فقهاء المذاهب الأربعة المشهورة.

العطف بالفاء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه عند بعض الفقهاء .

المصادر المراجع:

1 - ابن الزملكاني ، كمال الدين أبو المكارم عبدالواحد بن عبدالكريم ، (1974م) **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن**. تحقيق: خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، ط1، مطبعة العاني، بغداد – العراق.

2 - ابن العربي أبو بكر المالكي (2003م) ، **أحكام القرآن لابن العربي**. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.

3 - ابن الفراء ، أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف(1990م) ، **العدة في أصول الفقه**. تحقيق: أحمد بن علي بن سير المباركي، ط2 ، كلية الشريعة، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض – المملكة العربية السعودية.

4 - ابن اللحام ، علاء الدين البعلي (1998م) ، **القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية**. تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، ط1، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان.

5 - ابن برد، بشار، (1966م)، ديوان بشار بن برد، تحقيق: محمد الطاهر عاشور، لجنة التأليف والنشر.

6 - ابن تيمية، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، (د.ت) ،**المسودة في اصول الفقه**. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد دار الكتاب العربي.

7 - ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (2003م) ، **المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار**. تحقيق: حسان عبدالمنان ، بيت الأفكار الدولية ، عمان – الأردن.

8 - ابن عاشور، محمد الطاهر، 1984م، **تفسير التحرير والتنوير**، ط1، الدار التونسية للنشر،تونس ، .

9 - ابن قدامة ، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد (1997) ، تحقيق: عبد الله بن عبدالمحسن التركي وعبد الفتاح الحلو ، ط3 ، دار عالم الكتب

10 - ابن منظور، جمال الدين بن مكرم ، 1978م ، **لسان العرب**. دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر ، .

11 - ابن هشام ، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري (1991) ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.

12 - ابن همام ، كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي الحنفي ، (2003) **شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي**. تحقيق: عبدالرزاق غالب المهدي، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.

13 - ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، 2001م، **شرح المفصل للزمخشري**. ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.

14 - أبو الرضا ، سعد (1987م) ، **في البنية والدلالة: رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية – مصر.

15 - الأصفهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد (د ت) ، الأغاني. ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان.

16 - امرؤ القيس(2004م) ، **ديوان امرئ القيس** ، تحقيق: مصطفى عبد الشافي ط5 ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

17 أمير بادشاه ، محمد أمين بن محمود البخاري الحنفي(1996) ، **تيسير التحرير شرح كتاب التحرير**. دار الفكر ، بيروت – لبنان.

18 – البحتري ، أبو عبادة الوليد بن عبيد ، (1400ه) ، **ديوان البحتري** ، تحقيق: كرم البستاني، دار بيروت ، بيروت – لبنان.

19 – البخاري ، عبدالعزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين الحنفي (1997) ، **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**. حواشي: عبدالله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان

20 – البكاء ، محمد كاظم (1989م) ، **منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي** ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد – العراق.

21 – البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس ، 1983م، كشاف القناع. عالم الكتب ، بيروت– لبنان.

22 – البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي (1994م) ، **أحكام القرآن للشافعي – جمع البيهقي**. تحقيق: عبدالغني عبدالخالق ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر.

23 – التبريزي ، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني الخطيب التبريزي (1987) ، **شرح اختيارات المفضل**. تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان

24 – التميمي ، عواطف كنوش مصطفى (1995م) ، **الأسلوبية في دراسات الإعجاز القرآني حتى نهاية القرن السادس الهجري** ، (أطروحة دكتوراه) ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، العراق.

25 – الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، (1978م) ، أسرار البلاغة في علم البيان. ضممها وعلق حواشيها: محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان.

26 – الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، 1993م) ، دلائل الإعجاز. شرحه وعلق عليه: محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان.

27 – الجواري ، أحمد عبدالستار (2006م) ، **نحو المعاني**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان.

28 – جيرو ، بيير ، (1985م)**الاسلوب والاسلوبية** ، ترجمة: منذر عياشي ، ط1 ، منشورات مركز الإنماء القومي.

29 – الخرشي ، محمد بن عبدالله ، 1317ه ، شرح **الخرشي على مختصر خليل**. ط2 ، المطبعة الأميرية الكبرى ، بولاق – مصر.

30 - الخن ، مصطفى سعيد (1998م) ، **أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء**. ط7 ، مؤسسة الرسالة.

31 - دهمان، أحمد علي (2000م) ، **الصورة البلاغية عند عبدالقاهر الجرجاني منهجاً وتطبيقاً** ، ط2، منشورات وزارة الثقافة ، الاسكندرية - مصر.

32 -زالرازي ، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن 2004م ، تفسير الرازي: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.

33 - الرملي ، شمس الدين 1984م ، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**. دار الفكر ، بيروت - لبنان.

34 - الرملي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة (1984) ، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**. دار الفكر ، بيروت - لبنان ،

35 - الزيلعي فخر الدين أبو عمر عثمان بن عليّ بن محجب البارعى 1313ه ، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي**. ط1 ، المطبعة الأميرية الكبرى ، بولاق - مصر.

36 - السرخسي ، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل ، (د ت) **أصول السرخسي**. دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان.

37 - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(1977م) ، **الكتاب**. تحقيق: وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، مكتبة الخانجي ، مصر.

38 - الشافعي ، محمد بن إدريس (ت204ه) ، **الرسالة**. تحقيق: أحمد شاكر (1940م)، ط1 ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة - مصر.

39 - الشافعي، محمد بن إدريس، (2001م) ، **الأم**. تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء.

40 - الشرقاوي، عبدالله بن حجازي بن ابراهيم (2013م)، **حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب**. د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

41 - عبدالرحمن، بودرع، **مصطلح اللفظ والمعنى ومستويات التحليل اللغوي عند عبدالقاهر** ، (بحث) منشور، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، فاس - المغرب ، عدد 4 ، 335

42 - عبدالمطلب، محمد (1994م)، **البلاغة والأسلوبية**، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان.

43 - علي، محمد محمد يونس (1993م)، **وصف اللغة العربية دلالياً**. منشورات جامعة الفاتح، طرابلس - ليبيا.

44 - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر الشافعي (1379هـ) ، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب دار المعرفة ، بيروت - لبنان

45 - عليش، محمد بن أحمد بن محمد ، 1989م، **منح الجليل شرح مختصر خليل**. ط1، دار الفكر ، بيروت - لبنان.

46 - عمر، تمام حسان (2006م)، **اللغة العربية معناها ومبناها**. ط5، عالم الكتب، القاهرة -مصر.

47 - عيّاد ، شكري (1992م) ، **مدخل إلى علم الأسلوب** ، ط2 ، مكتبة مبارك العامة ، القاهرة - مصر.

48 - القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري ، (2006م) ، **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط1 ، مؤسسة الرسالة.

48 - الكاساني ، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي (1986م) ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. تحقيق: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبدالموجود ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.

49 - كوهين ، جان (1986م) ، **بنية اللغة الشعرية**. ترجمة: محمد الولي ومحمد العمري ، دار توبقال للنشر ، المغرب.

50 - كوهين ، جان (1986م) ، **بنية اللغة الشعرية** ، ترجمة: محمد الولي ومحمد العمري ، دار توبقال للنشر ، المغرب.

51 - لاشين ، عبدالفتاح (1980م) ، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر** ، دار المريخ للنشر ، الرياض.

52 - لاشين ، عبدالفتاح (2003م) ، المعاني في ضوء أساليب القرآن ، ط4 ، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر.

53 - المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (1994م) ، **المقتضب**. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط1 ، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة - مصر.

54 - المخزومي ، مهدي (1986م). **في النحو العربي: نقد وتوجيه**. ط2 ، دار الرائد العربي ، بيروت –لبنان.

55 - مطلوب ، أحمد (2007م) ، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها** ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت - لبنان.

56 - ناصف ، مصطفى (1996م) ، **الصورة الأدبية** ، ط3 ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر.

57 - ناصف ، مصطفى ، 1981م **النحو والشعر ، قراءة في دلائل الإعجاز** ، مجلة فصول ، المجلد الأول ، العدد الثالث: 33.

58 - النووي ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (د ت) ، **المجموع شرح المهذب**. تحقيق: محمد نجيب المطيعي ، ط1 ، مكتبة الإرشاد ، جدة - المملكة العربية السعودية.